الجامعة العربية بين حاضر العمل العربي المشترك ومستقبله

ا.م.د شيماء معروف فرحان
الجامعة المستنصرية /كلية العلوم السياسية
Shiemmafrhan@gmail.com

الملخص

شهدت جامعة الدول العربية التي أعلن عن قيامها في ١٩٤٥ العديد من الأحداث والتطورات، والتي كان لها فيها أدوار لا تنكر إيجاباً أو سلباً. وتجلت تلك الأدوار في دعم الجامعة لقضايا النضال الوطني للشعوب العربية من اجل الحرية والاستقلال، بالإضافة الى دعمها للقضية الفلسطينية التي عدتها الجامعة واحدة من قضاياها المركزية. ولا يخفى دور الجامعة كذلك في دعم وتطوير العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

الكلمات المفتاحية : جامعة الدول العربية ، العمل العربي ، التحديات، المنطقة العربية

تاريخ الاستلام : ١٠ / ٢ /٢٠٢٤ **تاريخ القبول:** ١١/ ٢ /٢٠٢٤ **تاريخ النشر:** ١ / ٣/٢٠٢٤

The Arab League between the Present of the Arab Joint Action and its Future

Assistant. prof. Dr. Shiemma Marouf Farhan
College of Political Science/Al-Mustansiriya University
Shiemmafrhan@gmail.com

Abstract

The Arab League, whose establishment was announced in 1945, witnessed many events and developments, in which it played undeniable roles, whether positive or negative. These roles were evident in the League's support for the issues of the national struggle of the Arab peoples for freedom and independence, in addition to its support for the Palestinian issue, which the League considered one of its central issues. The League's role in supporting and developing joint Arab action in the economic, social, cultural, and other fields is also evident.

Keywords: The Arab League, Arab Action, Challenges, the Arab Region

المقدمة

جاءت جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية تعمل على توثيق الصلات بين الدول الأعضاء، وتنسيق خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، من أجل تحقيق التعاون الجماعي وحماية الأمن القومي العربي، وحفظ استقلال الدول الأعضاء وسيادتها، وتعزيز العمل العربي المشترك في مختلف المجالات. ومنذ ذلك الحين عمدت جامعة الدول العربية الى تنظيم العمل العربي المشترك ، فأقامت عدد من المنظمات الاقتصادية وأشرفت على تأسيس عدد من صناديق التمويل والاتحادات المهنية ، وعقدت مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية ووضعت منظماتها مشروع استراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك وميثاق العمل العربي الاقتصادي كما اقرت عقد التنمية الاقتصادية . ووفقا لذلك يتعرض البحث الى مجموعة من الإشكاليات والفرضيات التي يمكن توضيحها بالاتي

اهمية البحث : تتجسد اهمية البحث في تصديه لموضوع اداء الجامعة العربية وتقييم ذلك الأداء في ضوء ما شهدته المنطقة العربية من مشاكل وازمات ومتغيرات اخرى اصبحت تضغط وتنال من اداء الجامعة العربية وتظهرها بمظهر المؤسسة غير القادرة على الإيفاء بمهامها في ضوء ما نص عليه ميثاقها .

اشكالية البحث : تتجسد اشكالية البحث في ان التحول في طبيعة التحديات والتهديدات التي تشهدها المنطقة العربية اليوم تختلف عن التحديات التي ادت الى قيام جامعة الدول العربية وهو ما جعل تلك المنظمة غير قادرة على النهوض بمهامها بالشكل المطلوب .

فرضية البحث : يفترض البحث وجود العديد من المسببات والإشكاليات التي جعلت من الجامعة العربية عاجزة عن اداء مهامها بالشكل المطلوب الا ان ذلك لا يمنعنا من القول ان جامعة الدول العربية قد أنجزت شيئًا محددًا في أعوامها السابقة وان انجازات هذه الجامعة اليوم نجدها تتسع احيانا لتنحسر وتضيق في احيان اخرى وفقا للمتغيرات المتسارعة التي تشهدها المنطقة العربية اليوم .

منهجية البحث: سيتم التركيز هنا في بداية البحث على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي الذي يمكن ان يساعدنا في تقديم صورة مبسطة ومختصرة عن كيفية تصدي الجامعة العربية لبعض الأزمات في المنطقة عبر نشأتها ومسيرة تطورها ومن ثم التركيز على المنهج التحليلي لتحليل اداء الجامعة العربية ومحاولة تقييم ذلك الأداء .

اولا/ نشأة جامعة الدول العربية .

بداية، من الثابت أن قيام جامعة الدول العربية لم يكن بأي حال من الأحوال يمثل حدثا جديدا على صعيد العلاقات العربية/العربية. فالمؤكد أن فكرة الوحدة العربية كانت مطروحة منذ قرون عديدة مضت، بل كانت دوماً تأتي على قائمة الطموحات الكبرى التي تحمس لها الإصلاحيون العرب على اختلاف أفكارهم. على امتداد التاريخ، وبالذات منذ نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين (غالي ١٩٧٧،٦٤). ولم تكن تلك التحركات العربية بمبادرة عربية ذاتيه بل كانت بناءً على مبادرة بريطانية تقدم بها إيدن وزير خارجية بريطانيا حيث ألقى خطاباً ذكر فيه "إن العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب العالمية الماضية، ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من درجات الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن. وإن العرب "يتطلعون لنيل تأييدنا" في مساعيهم نحو هذا الهدف ولا ينبغي أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا ويبدو أنه من الطبيعي ومن الحق وجود تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية أيضاً... وحكومة جلالته سوف تبذل تأييدها التام لأيّ خطة تلقى موافقة عامة". وفي٢٤ شباط / فبراير ١٩٤٣ صرح أيدن في مجلس العموم البريطاني بأن الحكومة البريطانية تنظر بعين "العطف" إلى كل حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية (الحديثي ١٩٩١، ٢٤٧) كان هذا الخطاب بمثابة الضوء الأخضر للعديد من القيادات العربية لبدء سلسلة من الاتصالات الثنائية والجماعية ولتنظيم عدد من المشاورات لدراسة فكرة إقامة تنظيم عربي واحد يجمع شمل الأقطار العربية. وقد عرفت الاتصالات العربية التي جرت في هذا الشأن بالمباحثات التمهيدية. وفي هذا الإطار جرت لقاءات رسمية عديدة بين رؤساء الدول العربية وقياداتها انتهت بعقد مؤتمر تمهيدي بالإسكندرية خلال الفترة من ٢٥ سبتمبر/أيلول إلى ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٤. وقد شاركت في هذا المؤتمر وفود سبع دول عربية هي: سوريا، شرق الأردن، العراق، المملكة العربية السعودية، لبنان، مصر، اليمن، بالإضافة إلى السيد موسى العلمي كممثل لعرب فلسطين(الحديثي ١٩٩١، ٢٤٨)

تمخض عن المؤتمر ظهور ثلاث اتجاهات رئيسة تدعو للوحدة العربية المنشودة (يوسف ٢٠٠٤، ٣٤).

الاتجاه الاول : يرى ضرورة تحقيق وحدة فورية للدول العربية تتم عن طريق انشاء دولة عربية موحدة ذات سلطة مركزية ، **الاتجاه الثاني** : يرى ضرورة أقامه دولة اتحادية لها برلمان أتحادي .**الاتجاه الثالث** : وهو الذي تم اعتناقه ويتمثل في اقامة تنظيم من شانه تنسيق سياسات الدول العربية وإرساء التعاون فيما بينها .لقد اسفر هذا المؤتمر عن أتفاق عرف باسم بروتوكول

الاسكندرية وتم التوقيع عليه في ٧/ تشرين الاول/١٩٤٤ من جانب ممثلي الدول السبع التي حضرت المؤتمر وعد هذا البرتوكول أعلانا سياسيا يتضمن المبادئ الهامة التي صيغ في أطارها ميثاق الجامعة والتي تجسدت في مبدا المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء واحترام استقلالها . حل المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية . عدم اللجوء الى القوة لفض المنازعات .عدم التدخل في الشؤون الداخلية (الحديثي ١٩٩١، ٢٤٩). .وتألف هيكل الجامعة من مجلس الجامعة، ويتألف من ممثلي الدول الأعضاء ولكل عضو صوت واحد ، الأمانة العامة ، ويترأسها الأمين العام وله مساعدون وعدد من الموظفين . اللجان الدائمة، وتشرف على الشؤون الداخلة في أغراض الجامعة (مطر ١٩٨٠ ،١٢١).

ثانيا/ الجامعة العربية وبداية العمل العربي المشترك

هنالك العديد من المجالات التي قدر للجامعة أن تضطلع بدور إيجابي فيها، وذلك بغض النظر عن النتيجة النهائية المتحققة.

١. على المستوى السياسي والامني .

لعبت الجامعة العربية دورا مهما في دعم الشعوب العربية في تحقيق استقلالها اذ يلاحظ اضطلاع جامعة الدول العربية بدور كبير ومهم في مجال تقديم كل عون ممكن لمساعدة البلاد العربية في صراعها ضد الاستعمار، وذلك على امتداد الوطن العربي. ومن ثم فلم يكن غريبا أن يحفل تاريخ الجامعة بنشاط واسع سواء على صعيد المنطقة العربية أو في أروقة المنظمات الدولية الأخرى كمنظمة الأمم المتحدة لدعم نضال الشعوب العربية التي كانت ترزح تحت نير الاستعمار، ومنها على وجه الخصوص الشعب العربي في كل من تونس والمغرب والجزائر واليمن وفلسطين. وقد نظرت الشعوب العربية على امتداد أقطارها –وخلال معارك الاستقلال التي خاضتها– إلى الجامعة باعتبارها رمزا قوميا من الناحيتين النفسية والفكري وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية . فقد احتلت القضية الفلسطينية الأولوية في سلم اهتمامات الجامعة العربية على اختلاف أجهزتها ومؤسساتها. فعلى إثر قيام إسرائيل في ١٥ مايو/أيار ١٩٤٨ بادرت جامعة الدول العربية إلى التدخل لمواجهة هذا الوضع الجديد إزاء إخفاق العرب في التصدي" للدولة اليهودية الصهيونية" لم تتردد الجامعة في اتخاذ مجموعة من القرارات لمقاطعة إسرائيل اقتصاديا ومقاطعة كل الدول التي تتعاون معها في أي مجال من المجالات الاقتصادية أو الثقافية أو غير ذلك. وللجامعة العربية دورا محوريا في مواجهة التحديات التي واجهت الامن القومي العربي

عبر التسوية السلمية للمنازعات التي تثور في نطاق العلاقات العربية . العربية (الرشيدي ٢٠٠٣، ٢٥٤).

والواقع أن أداء الجامعة العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات وتعزيز السلم والأمن العربيين لم يقتصر على استحداث وسائل أو أساليب جديدة غير منصوص عليها في الميثاق لتسوية هذه النزاعات سلمياً، وإنما امتد التطوير أيضا إلى محاولة إيجاد آليات جديدة في هذا الخصوص كبروز ما يعرف بدبلوماسية القمة العربية فضلا عن الدور المهم للأمين العام للجامعة العربية (غالي ١٩٩٧، ٦٤)

٢. على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

على المستوى الاقتصادي ، تشكلت اكثر من ٦٠ منظمة اقتصادية تابعة للجامعة العربية او في نطاقها ويرى د. عبد المنعم السيد ان أهم أنجاز حققته الجامعة العربية في الجانب الاقتصادي هو توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي نصت في مادتها الاولى على قيام وحدة اقتصادية كاملة بين دول الجامعة العربية تضمن لمواطنيها حرية تنقل الأشخاص ، وحرية تبادل البضائع ،وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل ولتحقيق ذلك نصت المادة الثانية منها على أقامه منطقة كمركزية واحدة "أتحاد كمركي" وتوحيد أنظمة النقل وعقد الاتفاقية التجارية المشتركة وتنسيق السياسات الصناعية وتنسيق السياسات المالية والنقدية تمهيدا لتوحيد النقد وكان أول تطبيق لها هو قرار أنشاء السوق العربية المشتركة في آب ١٩٦٤ الذي تعرقل انشاءه حيث طرح مرة اخرى عام ١٩٩٧ من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحدد عام ٢٠١٠ كأقصى حد لأزاله كافة الرسوم والضرائب الكمركية (السيد ٢٠٠٢، ٧٤) .وفي الإطار نفسه قامت الجامعة العربية بأنشاء العديد من الوكالات (المنظمات) المتخصصة والتي وافق مجلس الجامعة عليها أو دعا الدول الأعضاء إلى الانضمام إليها. ومن أهم هذه الوكالات: اتحاد البريد العربي، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية(فارس ١٩٨٥، ٣٦).

ثالثا/ معوقات العمل العربي المشترك

هنالك مجموعة من المعوقات والمحددات الفعلية لواقع العمل العربي المشترك في أطار جامعة الدول العربية يمكن أجمالها بالآتي(غليون٢٠٠٩ ، ٤٣)

١ــ الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين الدول العربية وسعي البعض منها لممارسة أدوارا اقليمية وفرض سياسات ومواقف على الدول الاخرى في العالم العربي مما أدى الى أخفاق الجامعة العربية في تحقيق التنسيق والتعاون بالنسبة لبعض القضايا المطروحة لاسيما قضية دخول القوات العراقية للكويت عام ١٩٩٠. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص أن الجامعة قد أخفقت في ذلك على الرغم من وجود اتفاقية الدفاع العربي المشترك المبرمة عام ١٩٥٠ والتي كان من الممكن الرجوع إليها للتغلب على بعض أوجه القصور التي تشوب الميثاق فيما يتعلق بهذا الجانب من جوانب العمل العربي المشترك .

٢ــ اقتصار الرغبة في العمل العربي المشترك على مستوى القرار السياسي الفوقي اي ان قرار اقامة العمل العربي المشترك لم يكن قائما على أساس قرار سياسي ملزم نابع من حقائق اقتصادية واجتماعية موضوعية سواء على مستوى كل قطر او على مستوى الاقليم(مصباح ١٩٨٦، ١٧٣) .

٣ــ عدم فاعلية أدارة المؤسسات ، أذ ان زيادة حجم المؤسسات وزيادة عددها دون تفعيل أدائها ادى الى تحويلها من مؤسسات إقليمية فاعلة الى بيروقراطيات غير فاعلة حيث تتعدد الأجهزة العاملة في الجامعة العربية وتشعب مهامها كما تعددت المنظمات العربية المتخصصة وظهر التداخل والتناقض الواضح في مسؤوليات هذه الأجهزة والمنظمات فضلا عن الأخفاف المالي الذي أدى الى أمتناع الدول الأعضاء عن تسديد اشتراكاتها تعبيرا عن عدم رضاها عن دور جامعة الدول العربية وإنجازاتها .

٤ــ أختلاف النظم السياسية والاقتصادية والقانونية والفنية السائدة في البلدان العربية وعدم وجود الية جادة للتنسيق بين هذه النظم باتجاه مقاربتها ومؤامتها فضلا عن الاختلافات الفنية والقانونية والمتمثلة في الاختلاف في الأطر القانونية والتشريعية و اختلاف بيئة العمل الاقتصادي والاستثماري و اختلاف وضعف شبكات الربط الإقليمية والاتصالات بين الدول العربية و ضعف مؤسسات المجتمع المدني في معظم الدول العربية وضعف التواصل بينها عبر الحدود .بالإضافة الى مشكلة العلاقة بين الجامعة العربية والأجهزة

الفرعية المتخصصة وما يمكن ان ينجم عنها من اختلاف وتناقض، فضلا عن مشكلة التناقض بين هذه الأجهزة المتخصصة وعلاقتها بعضها بالبعض الآخر . ويوضح الأستاذ د. مفيد شهاب هذه الإشكالية بقوله "أن الصلة القانونية بين الجامعة العربية وبين المنظمات المتخصصة لا يحكمها تكييف قانوني واحد ولا قاعدة واحدة ".

رابعا/ المبادرات التي طرحت لمواجهة تلك المعوقات

دفعت العديد من الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية خلال حقبة التسعينات وما تلاها الى التفكير بصورة جدية في تطوير جامعة الدول العربية والعمل العربي المشترك في أطارها بعد فشلها في حسم العديد من الخلافات والنزاعات ،كما شهدت الكثير من الانقسامات الداخلية بين أعضائها .وكانت أبرز القضايا التي أثارت خلافات داخل الجامعة العربية الملف العراقي وتصاعد التوتر في العراق قبل وبعد حرب الخليج الثانية ،واشتعال الموقف في الأراضي الفلسطينية بسبب الجدار العازل الذي اقامته اسرائيل في الضفة الغربية ، حيث طرحت العديد من الدول العربية مقترحات تطوير للجامعة العربية بما فيها مصر والسعودية واليمن وليبيا والسودان وقطر والأردن ولعل أبرز هذه المبادرات كانت السعودية والمصرية واليمنية والقطرية وسنشير هنا الى ما جاء في هذه المبادرات :(نافعة ٢٠٠٤، ٣٤).

١ــ **المبادرة المصرية** : ركزت المبادرة المصرية على ضرورة وجود عمل عربي جدي لتسوية النزاعات العربية بالطرق السلمية كما ابرزت تلك المبادرة أهمية قيام الدول العربية بتنفيذ مشروعات اقتصادية تكاملية بينها ، كما دعا المقترح المصري الى اقامة برلمان عربي موحد ومحكمة عدل عربية ،ومجلس امن عربي او منتدى للأمن القومي العربي . وسلطت هذه المبادرة الضوء على ضرورة تعديل نظام التصويت داخل الجامعة العربية والقائم على قاعدة الأجماع مشيرة الى أن هذا النظام كان عائقا يحول دون انطلاق القرار العربي الواجب في بعض الأوقات العصيبة .

٢ــ **المبادرة اليمنية** : واهتمت اليمن هي الأخرى في مبادرتها بمسالة تعديل نظام التصويت على ان يكون بالأغلبية وليس بالأجماع وضرورة أقامه برلمان عربي ومجلس شورى ومجلس اقتصاد عربي يضم بنك التنمية العربي وصندوق النقد العربي ومحكمة عدل عربية علاوة على تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك . أما عن النواحي الاقتصادية ، دعت الورقة اليمنية الى الإسراع

بإقامة السوق العربية المشتركة وتفعيل عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع الاستثمار المشترك(غليون٢٠٠٩ ، ١٢٨).

٣ــ المبادرة السعودية: دعت الى ميثاق عربي جديد يضمن حماية المصالح العربية المشروعة ودعت ايضا الى بناء القدرات الدفاعية العربية وتبني رؤى الإصلاح الذاتي وتطوير المشاركة السياسية داخل الدول العربية وفي المجال الاقتصادي دعت المبادرة الى وضع خطة عملية لاستكمال تطبيق منظمة التجارة الحرة الكبرى بشكل نهائي عام ٢٠٠٥ ، ولم تغفل المبادرة السعودية القضية الفلسطينية حيث شددت على ضرورة تحمل الدول العربية واجبها في مؤازرة الشعب الفلسطيني وتمكينه من أقامه دولته المستقلة . ولتوحيد الرؤى العربية لتطوير الجامعة العربية قام الامين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى بجولة في عدد من الدول العربية في كانون الاول ١٩٩٥ لأجراء محادثات مع الزعماء العرب بشأن المبادرات التي طرحتها بعض الدول العربية من اجل التوصل الى صيغة نهائية لهذه المبادرات ،كما شكل موسى لجنة من كبار الشخصيات السياسية والقانونية على المستوى العربي اجتمعت لأول مرة في حزيران ١٩٩٦ بمقر الجامعة لبلورة صيغة توافقية للأفكار الواردة في تلك المبادرات .وجاءت الصيغة النهائية للمبادرة لتتضمن : أنشاء البرلمان العربي ، أنشاء مجلس الامن العربي. ، تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك. ، تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أنشاء المصرف العربي للاستثمار والتنمية، أقامه المجلس الأعلى للثقافة العربية (بو عشية ١٩٩٩، ١٥).

واخيرا ومع كل ما طرح من مبادرات ومقترحات لإصلاح الجامعة العربية وتطوير العمل العربي المشترك فيها ، يلاحظ أن مستوى أداء هذه الجامعة ظل يشوبه القصور والضعف ازاء العديد من القضايا المصيرية التي شهدها النظام الإقليمي العربي بعد نهاية حقبة التسعينات وعلى وجه الخصوص الحقبة الممتدة بين عامي (٢٠٠٣. ٢٠١١) وهي الحقبة التي شهدت تراجعا واضحا في النظام الاقليمي العربي اثر الاحتلال الامريكي للعراق وانتشار الفوضى وعدم الاستقرار السياسي في العراق فضلا عن تداعيات احداث الربيع العربي على المنطقة .

خامسا/ موقف الجامعة العربية من احتلال العراق وثورات الربيع العربي .

اثار احتلال العراق العديد من التساؤلات حول مستقبل النظام الاقليمي العربي وحول مدى قدرة النظام على تطوير آليات التعامل مع تداعيات الاحتلال التي تؤثر بدرجة او بأخرى في قدرته

على الاستمرار كنظام اقليمي وما اذا كانت واقعة الاحتلال وما ترتب عليها من تداعيات ستتسبب في انهياره وانتهاء وجوده.لقد مثل احتلال العراق نقطة فاصلة في تاريخ علاقة النظام الاقليمي العربي بالولايات المتحدة. فمع احتلال العراق فرضت الولايات المتحدة على النظام العربي نمطاً جديداً من العلاقات، باعتبارها دولة احتلال على النحو الذي اقره قرار مجلس الامن الدولي ذو الرقم ١٤٨٣. فأخذت بوصفها قوة عظمى منفردة على مستوى النظام الدولي الى مد تلك الممارسة رأسياً كي تهيمن على النظام الاقليمي العربي وعلى غيره من النظم الاقليمية ذات الاهمية الاستراتيجية بالنسبة اليها، بما يمكنها من اعادة ترتيب الاوضاع فيها واعادة تعريف علاقتها مع القوى المحيطة بما يخدم مصالحها، وهذا ما عبرت عنه استراتيجية الامن القومي الامريكية وكان لهذا الحدث اهميته وانعكاساته الخطيرة على النظام الاقليمي العربي وجامعته العربية (غليون ٢٠٠٩، ٣٤)

وجاءت الثورات التي شهدتها المنطقة العربية لتمثل الحدث الأبرز في منطقة الشرق الاوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص خلال العام ٢٠١١ فقد القت هذه الثورات بظلالها ايضا على الفواعل من الدول والمنظمات الاقليمية والدولية سيما جامعة الدول العربية .

الثورات العربية ، او التغيرات في المنطقة العربية ، او الربيع العربي كلها مصطلحات او تسميات جديدة جاءت ومعها تحديات وعقبات جديدة غير تقليدية القت بضلالها بشكل مباشر اوغير مباشر على اداء الجامعة العربية وباتت الجامعة العربية عاجزة عن اتخاذ القرار وبلورة المواقف حيال الثورات التي سلكت مسارات العنف المسلح كما حصل مع ليبيا وسوريا واليمن .وبذلك، أصبحت الجامعة العربية امام مفترق طرق بفعل التهديدات التي اطلقها بعض الحكام العرب في خضم تلك الثورات ، باستخدام القوة ، وتقسيم البلاد ، واشعال الحرب الاهلية ، وغلق امدادات النفط ..الخ وهذا ما حصل بالفعل مع الرئيس الليبي السابق معمر القذافي

ونتساءل هنا لماذا وجدت الجامعة العربية نفسها عاجزة عن الاداء الفاعل ازاء تلك الثورات ؟

١. الجامعة العربية في السابق ومنذ بداية نشأتها ، اسست ووضعت بنود ميثاقها للتعامل مع القضايا العربية التي رافقت استقلال الدول العربية ، ومن ثم رافقت نشوء الجامعة العربية (السيد ٢٠٠٢، ٧٨).

٢. الجامعة العربية اسست لتواجه تحديات تلك المرحلة ووضعت بنود ميثاقها ليلائم تحديات تلك المرحلة تلك التحديات التي تمثلت بالأزمات العربية المختلفة ، والخلافات البينية العربية ـ العربية وقضايا التعاون الاقتصادي والثقافي ، وتطوير العمل العربي المشترك ... الخ

٣ـ ومع ان الميثاق وضع ليواجه تلك العقبات والتحديات ، الا اننا مع ذلك وجدنا الجامعة العربية وميثاقها عاجزة في احيان كثيرة عن تقديم الحلول لتلك الازمات والمشاكل التي لاتعد ولأتحصى الجامعة العربية لم تنجح في ادارة ازمة لوكربي ، وهي ايضا لم تجد الحلول للحرب الاهلية في

اليمن بين الشمال والجنوب ووجدناها عاجزة ايضا عن حل مشاكل الحدود والامن بسبب السياسات والاليات الخاطئة والاكثر من ذلك ان الجامعة العربية لم تحرك ساكنا لتطوير نفسها منذ تأسيسها ولحد الان لمواجهة ما يعترضها من تحديات سواء ما تعلق منها بقضايا انتشار اسلحة الدمار الشامل ، وقضايا الإرهاب .

سادسا / تقييم أداء الجامعة العربية .. الإنجازات والإخفاقات .

١. إنجازات الجامعة العربية

الحقيقة ان جامعة الدول العربية لم تفلح في بعض الأحيان –وبفعل ظروف عدة– في التصدي بفاعلية لمعالجة أوجه الخلل وبعض جوانب القصور في النظام الإقليمي العربي.و يمكننا هنا فقط تقييم اداء تلك المؤسسة . ففيما يتعلق بالإنجازات يمكن توضيحها بالاتي

. تاييد قضايا الاستقلال الوطني للشعوب العربية: لا يوجد ثمة خلاف لدى الباحثين العرب حول حقيقة أن جامعة الدول العربية قد اضطلعت بدور كبير ومهم في مجال تقديم كل عون ممكن لمساعدة البلاد العربية في صراعها ضد الاستعمار في كل من تونس والمغرب والجزائر واليمن وفلسطين.

. القضية الفلسطينية : منذ قيام الجامعة عام ١٩٤٥ وحتى يومنا هذا لاتزال القضية الفلسطينية تمثل الشغل الشاغل لهذه المنظمة العربية القومية على اختلاف أجهزتها ومؤسساتها. فعلى إثر قيام (إسرائيل) في ١٥ مايو/أيار ١٩٤٨ بادرت جامعة الدول العربية إلى التدخل لمواجهة هذا الوضع الجديد. على أنه إزاء إخفاق العرب في التصدي للدولة اليهودية الصهيونية لم تتردد الجامعة في اتخاذ مجموعة من القرارات لمقاطعة إسرائيل اقتصاديا ومقاطعة كل الدول التي تتعاون معها في أي مجال من المجالات الاقتصادية أو الثقافية أو غير ذلك. كما شكلت القضية الفلسطينية بجوانبها المتعددة الأساس لمعظم مؤتمرات القمة العربية منذ أوائل الستينيات. بل إن بعض هذه المؤتمرات قد عقد أساسا للنظر في موضوعات تتعلق بهذه القضية، ومن ذلك مثلا مؤتمر القمة العربي الذي انعقد بالقاهرة في يناير/كانون الثاني ١٩٦٤ لبحث مسألة قيام إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن بهدف الاستحواذ على أكبر قدر من هذه المياه لصالحها وحده (الدعمي١٩٩٥ ، ١١٦ .١١٧) على أن المسألة الأصعب فيما يتعلق بموقف الجامعة إزاء القضية الفلسطينية إنما يتمثل في حقيقة أنها وإن كانت قد نجحت ولا شك في بلورة نوع من الإجماع العربي بشأن تأييد حقوق الشعب العربي الفلسطيني في مواجهة الأطماع الإسرائيلية والصهيونية، إلا أنها قد أخفقت في المقابل في التوصل إلى صياغة خطة عربية تفصيلية يمكن السير بمقتضاها في هذا الشأن. ولعل من بين الأمور القليلة المهمة التي حصل اتفاق عربي إيجابي بشأنها في هذا الخصوص، هو الاتفاق الذي أمكن التوصل إليه في مؤتمر قمة الرباط عام ١٩٧٤ بشأن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني،

وهي الخطوة التي تلتها بعد ذلك خطوة أخرى أكثر أهمية تمثلت في قبول فلسطين عام ١٩٧٦ عضوا كامل العضوية في جامعة الدول العربية.

. تعزيز السلم والأمن العربي والتسوية السلمية للمنازعات التي تثور في نطاق العلاقات العربية/ العربية: لا شك في أن جامعة الدول العربية باعتبارها منظمة سياسية بالدرجة الأولى تهدف أول ما تهدف إلى المحافظة على صيانة أمن واستقلال الدول الأعضاء وحل ما قد ينشب بينها من منازعات بالطرق السلمية. والواقع أنه في حدود الإمكانات المتاحة والصلاحيات الممنوحة نجحت الجامعة في ذلك إلى حد ما. ويكفي أن نشير في هذا الشأن –وعلى سبيل المثال– إلى حالة النزاع العراقي الكويتي عام ١٩٦١ حيث نجح العمل العربي الجماعي في إطار الجامعة في احتوائه وضمان انسحاب القوات الأجنبية (البريطانية) من الكويت. والواقع أن أداء الجامعة العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات وتعزيز السلم والأمن العربيين لم يقتصر على استحداث وسائل أو أساليب جديدة غير منصوص عليها في الميثاق لتسوية هذه النزاعات سلمياً، وإنما امتد التطوير أيضا إلى محاولة إيجاد آليات جديدة في هذا الخصوص. ولعل من أبرز المظاهر ذات الدلالة التي يمكن الإشارة إليها هنا ما يلي:

أ . بروز دور دبلوماسية القمة العربية.

فطبقاً لما تكشف عنه الخبرة التاريخية وخاصة منذ بداية الستينيات، يمكن القول بأن جامعة الدول العربية قد نجحت –في حدود معينة– في تطوير نظام اجتماعات القمة العربية ليصبح بمثابة أحد العوامل المهمة التي يعول عليها في التصدي للمنازعات والخلافات العربية، إن لم يكن بواسطة الجامعة ذاتها فعلى الأقل تحت مظلتها. على أنه يلاحظ على دبلوماسية القمة العربية أنه على الرغم من الفائدة الكبرى التي يمكن أن تحققها هذه الصورة من صور العمل العربي المشترك في مجال تسوية المنازعات، إلا أن هذا النوع من أساليب فض المنازعات سلمياً في نطاق العلاقات العربية/العربية ظل حتى عهد قريب متخلفا في نواحٍ كثيرة بالمقارنة بغيره من النظم المماثلة(السيد٢٠٠٢، ٢٢٣).

ب . بروز دور اللجنة السياسية وخاصة خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، فالثابت أن دور هذه اللجنة لا يمكن إغفاله حيث إنها اضطلعت بمهام كثيرة في مجال التسوية السلمية للمنازعات في إطار العلاقات العربية/ العربية. وقد حدث ذلك على سبيل المثال وبصفة خاصة في أزمة الضفة الغربية عام ١٩٥٠، حيث عهد إلى هذه اللجنة ببحث الأزمة في مختلف جوانبها.

ج . تعاظم الدور السياسي للأمين العام، فقد اضطلعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية كذلك بدور مهم في مجال التسوية السلمية للمنازعات، إما بمبادرة من الأمين العام نفسه أو بتكليف صريح من مجلس الجامعة. والواقع أن الأمثلة على هذا الدور كثيرة ومتنوعة نذكر منها على سبيل المثال دور الأمين العام السيد عبد الخالق حسونة فيما يتعلق بحالة النزاع

العراقي الكويتي عام ١٩٦١، ومنها كذلك الدور المهم الذي بذله الأمين العام السيد محمود رياض في أزمة الحرب الأهلية اللبنانية وخاصة خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦. وهناك أيضا المحاولات التي بذلها الأمين العام د. عصمت عبد المجيد لتحقيق المصالحة العربية وجمع الشمل العربي الذي مزقته أزمة الخليج الثانية في الثاني من أغسطس/ آب ١٩٩٠ وتداعياتها

٢. أخفاقات الجامعة

الى جانب الإنجازات التي سجلتها جامعة الدول العربية منذ نشأتها ولحد الأن على صعد شتى فهنالك أيضا أخفاقات لهذه المنظمة يمكن تلمسها في مجالات شتى سياسية وأمنية واقتصادية تعكس عجز هذه المنظمة وبالتالي عجز الحكومات العربية في إدارة الأزمات حيث أن ضعف ومحدودية إنجاز مؤسسات العمل العربي المشترك وصل بالجامعة لمرحلة خطيرة. (العودات ٢٠٠٨، ٢٦). استمر هذا الوضع حتى انتهى ركود الأوضاع الداخلية في الدول العربية بهزة عنيفة دشنتها تونس في ديسمبر ٢٠١٠. ورغم أن جديداً لم يطرأ على أداء الجامعة العربية حتى نهايات عام ٢٠١٠، إلا أن بداية موجة الثورات والاحتجاجات التي عرفت باسم "الربيع العربي" مما جعل الجامعة العربية امام تحديات معقدة وخطيره (غليون ٢٠٠٩، ١٢٥).

ولم تتبن الجامعة أية مواقف إزاء ما جرى في تونس، ومن بعدها مصر أيضاً، باستثناء تصريحات خجولة مفادها أن ما يجري شأن داخلي. وبذلك يمكن وصف دور الجامعة وموقفها من ثورتي مصر وتونس بأنه موقف متجاهل تماماً. وهو ما استمر أيضاً بعد ذلك بالنسبة لكل من اليمن والبحرين. وفي أزمه سوريا فموقف الجامعة العربية في بدايات الأزمة كان أقرب إلى التجاهل والحياد السلبي. واستمر ذلك لما يقرب من أربعة أشهر لم تبد الجامعة خلالها أي رد فعل على ما يجري على الأرض في سوريا. ثم وبشكل مفاجئ تحركت الجامعة وأدرجت موضوع سوريا على جدول أعمالها ثم انخرطت في الأزمة بشكل كبير وبوتيرة سريعة أوحت بأن الجامعة تتعجل الانتقال إلى خطوات متقدمة في إدارة الأزمة(صحيفة الشرق الاوسط ٢٠٠٢) وأمام الجامعة حزمة كبيرة من المشكلات التي لم تبادر إلى حلها أو التحرك فيها بديناميكية وروح هجومية تدخليه كما فعلت بالنسبة للأوضاع الداخلية. وأبرز تلك الملفات الصراع العربي–الإسرائيلي والملف النووي الإيراني والعلاقات بين السودان وجنوب السودان. بل إن قضايا وتطورات داخلية مهمة لم تنل حظها من اهتمام الجامعة وتدخلاتها. منها الأوضاع الداخلية في السودان والأزمة السياسية المستمرة والمستحكمة في العراق، فضلاً عن الملف المفتوح والذي يتداخل فيه الداخلي مع الإقليمي مع العالمي، وهو الملف الصومالي(غليون ٢٠٠٩،١٢٦).

سابعا / مستقبل جامعة الدول العربية : الخيارات والبدائل

في اطار التحديات والمعضلات التي واجهتها ولاتزال جامعة الدول العربية تكثر التساؤلات حول جدوى استمرار قيام الجامعة العربية ، في ضوء تصاعد الدعوات المنادية بإلغاء في مقابل دعوات اخرى تنادي بإبقائها مع ضرورة البدء بالإصلاحات الجدية لها وهذا ما سنحاول التركيز عليه في الفقرة اللاحقة .

١ــ خيار الالغاء : يذهب أنصاره إلى المناداة بوجوب إلغاء الجامعة وتصفيتها لأنها فشلت في تحقيق أهدافها ولأن بقاءها على وضعها الحالي يعتبر عقبة أساسية في سبيل إقامة مشروعات أخرى للوحدة العربية أو للعمل العربي المشترك تكون أكثر قدرة على مواجهة احتياجات الشعوب العربية وتحقيق آمالها والاستجابة لتطلعاتها المشروعة. كما يستند أنصار هذا الاتجاه الأول –وفيما يبدو– إلى حقيقة أن ثمة سوابق عديدة في العمل الدولي لجأ خلالها الأطراف المعنيون إلى تصفية منظمة دولية قائمة واستبدلوا بها منظمة دولية جديدة. ومن ذلك مثلا عصبة الأمم التي زالت رسميا عام ١٩٤٦ بعد أن حلت محلها منظمة الأمم المتحدة. وهناك أيضا حالة منظمة الوحدة الأفريقية التي أنشئت في عام ١٩٦٣ لتحل محل العديد من التنظيمات والتكتلات الأفريقية التي كانت موجودة حتى ذلك الحين(مطر ١٩٨٠، ١٦٠) .

٢ــ خيار الإبقاء على وجود الجامعة العربية : على الرغم من كل المآخذ التي تؤخذ عليها فيما يتصل بأدائها على مستوى تعزيز العمل العربي الجماعي، والمنطق الذي ينطلق منه هذا الفريق من الباحثين يتمثل في مقولة أساسية مؤداها أن الإبقاء على الجامعة –بوصفها المنظمة العربية الأم التي ينهض عليها النظام الإقليمي العربي كنظام دولي فرعي– إنما هو أفضل بكثير من تصفيتها، وذلك لأنه ربما يكون من غير المؤكد –في ضوء الحالة الراهنة للعلاقات العربية/العربية– أن تتفق الدول العربية على صياغة تنظيمية أخرى أفضل من الصياغة الحالية التي تمثلها هذه الجامعة. وبعبارة أخرى فإن ثمة تخوفا لدى أنصار هذا الاتجاه الثاني من أن يكون البديل عن جامعة الدول العربية –في ظل الأوضاع العربية والدولية الراهنة– هو المزيد من الانقسام والتشرذم العربي(مصطفى ٢٠١٢، ٤٥).

٣ . خيار الإصلاح :ويعد هذا الخيار الأكثر واقعية، حيث يدعو هذا الخيار إلى وجوب المبادرة فورا وبجدية إلى العمل من أجل تطوير الجامعة وتدعيم أجهزتها ومؤسساتها، وذلك من خلال تعديل الميثاق على نحو يكفل لهذه المنظمة العربية الأم القدرة المناسبة على تحقيق أغراضها وتخويلها السلطات والصلاحيات اللازمة لذلك. وبعبارة أخرى فإن مؤدى ما يقول به

أنصار هذا الاتجاه الواقعي هو أنه قد بات ضروريا للغاية إعادة النظر في ميثاق جامعة الدول العربية، بل وفي نظامها القانوني برمته لكي يتلاءم والتطورات الحادثة على الساحتين العربية والدولية(التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤.٢٠٠٥)

الخاتمة

من خلال البحث في موضوع الجامعة العربية والعمل العربي المشترك نستطيع القول ان الغياب وحالة العجز التي يعيشها النظام العربي رغم استمرار وجود جامعة الدول العربية وأجهزتها الإدارية تدلل على حقيقة مؤسفة وخطيرة في الوقت نفسه وهي انتهاء حالة العقد الاجتماعي الذي تشكلت من اجله جامعة الدول العربية . فالتلكؤ في عمل الجامعة العربية رغم كل الكوارث والمخاطر والتحديات التي واجهتها الدول العربية هي ليست مجرد نتيجة للخلافات التي تعمقت بين الدول العربية بعد حرب الخليج الثانية فقط ولكن الازمة التي يعيشها النظام العربي اليوم وجامعته العربية تدل على تخلي دول هذا النظام عن التزامات الانتماء القومي العربي التي جاءت جامعة الدول العربية لتدعيمها والحفاظ عليها . ويتضح ايضا ، ان الدول والانظمة العربية اخذت البحث عن صيغ اخرى من العلاقات الاقليمية المصلحية مع دول او منظمات اقليمية ودولية اخرى لا يجمعها الرابط القومي ولأهدف التوحد السياسي . لقد كان عجز الجامعة العربية نتاج لشبكة معقدة من التفاعلات الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى الى افتقاد الجامعة للقدرة على مواجهة التحديات والتطورات المحيطة بها كما فشلت الجامعة في أن تقف حائلاً دون نشوب صراعات بين الدول الأعضاء بداخلها، ودفعت تلك العوامل مجتمعة الى وجوب إصلاح الجامعة العربية.

المصادر

١- أحمد، يوسف أحمد. ٢٠٠٤ . *النتائج والتداعيات على الوطن العربي*. بحث مقدم إلى ندوة: "احتلال العراق وتداعياته: عربياً وإقليمياً ودولياً" التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.
٢- الحديثي، خليل . ٢٠٠١ . النظام العربي واصلاح جامعة الدول العربية . بيت الحكمة . بغداد .
٣- السيد، عبدالمنعم . ٢٠٠٢ . الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية: متابعة وتقييم . في: جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية. بيت الحكمة. بغداد.
٤- الدعمي، محمد . ١٩٩٥ . نصف قرن على تأسيس جامعة الدول العربية . نظرة الى الوراء خطوتان الى الامام . شؤون عربية . تونس.
٥- الجاسور، ناظم عبدالواحد . ٢٠٠٩. قراءة سياسية لميثاق جامعة الدول العربية وأسس تعزيز العمل العربي المشترك". في: جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية.
٦- العودات، ياسين .٢٠٠٨ . ممارسة الدور الإقليمي بوجود المعتدلين والمتشددين. شؤون عربية. العدد ١٣٥. القاهرة .

٧- الرشيدي، احمد . ٢٠٠٣ . "إصلاح جامعة الدول العربية في الفكر السياسي المصري". في: علا أبو زيد (محرر). الفكر السياسي المصري المعاصر. مركز البحوث والدراسات السياسية.القاهرة.
٨- النظام العربي والإصلاح المؤجل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .٢٠٠٤. التقرير الاستراتيجي العربي .
٩- بوعشية، توفيق . ١٩٩٩ . جامعة الدول العربية . نظرة تأمل في الواقع والأفاق .*مجلة دراسات دولية* .ع٧١.
١٠- صحيفة الشرق الاوسط ٢٨/ يناير/ ٢٠٠٢، القمة العربية بتونس التزام استراتيجي بخيار السلام وانخراط ارادي في نهج الإصلاح والتحديث
١١- غالي، بطرس بطرس . ١٩٩١ .*الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية*. معهد البحوث والدراسات العربية .القاهرة.
١٢- غليون، برهان . ٢٠٠٩. "معوقات العمل الوحدوي العربي وسبل تجاوزها". *مجلة المستقبل العربي*. العدد ٣٦٧. بيروت.
١٣- مصباح، بكر . ١٩٨٦. استراتيجية العمل العربي المشترك . *مجلة شؤون عربية* .
١٤- مطر، جميل. علي الدين هلال .١٩٨٠ . النظام الاقليمي ،دراسة في العلاقات السياسية الدولية . مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
١٥- مصطفى، احمد . ٢٠١٢. *التغيير العربي مقدمات وتوقعات* . مركز المحروسة . القاهرة.
١٦- نافعة، حسن . ٢٠٠٤ . "من اجل الاستفادة من التنظيم الهيكلي للمنظمات الاقليمية والدولية ". *مجلة المستقبل العربي* . العدد٣٠١. بيروت.

المصادر باللغة الانكليزية

1. Ahmed Youssef Ahmed, 2004, Results and Repercussions on the Arab World, research submitted to the symposium: "The occupation of Iraq and its repercussions: Arab, regional and international," organized by the Center for Arab Unity Studies.
2- Ahmed Al-Rashidi, 2003, "Reform of the League of Arab States in Egyptian Political Thought," in: Ola Abu Zeid (ed.), Contemporary Egyptian Political Thought, (Cairo: Center for Research and Political Studies
3- Ahmed Mustafa 2012, Arab Change Introductions and Expectations, Cairo, Al Mahrousa Center.
4- The Arab System and Deferred Reform, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Arab Strategic Report 2004-2005.
5- Boutros Boutros Ghali, 1991, The Arab League and the Settlement of Local Disputes, Cairo: Institute for Arab Research and Studies, .
6 Burhan Ghalioun 2009, "Obstacles to Arab unitary action and ways to overcome them," Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, No. 367, Beirut: September.
7- Bakr Misbah, 1986, Tanira, Strategy for Joint Arab Action, Arab Affairs Magazine, no. 1.
8. Tawfiq Bouachiya, 1999, League of Arab States, A Reflection on Reality and Prospects, Journal of International Studies, p. 71.
9- Jamil Matar and Ali al-Din Hilal, 1980, The Regional System, A Study in International Political Relations, Beirut, Center for Arab Unity Studies

10 - Hassan Nafaa, 2004, "In order to benefit from the structural organization of regional and international organizations," Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue 301, Beirut.
11. Khalil Al-Hadithi, 2001, The Arab System and Reform of the League of Arab States, House of Wisdom, Baghdad.
12- Abdel Moneim Al-Sayyid Ali, 2002, The Economic Role of the Arab League: Follow-up and Evaluation, in: The League of Arab States in the Era of Regional Blocs, Baghdad: House of Wisdom.
13 - Muhammad Al-Daami, 1995, Half a Century since the Founding of the League of Arab States, A Look Back, Two Steps Forward, Arab Affairs, Tunisia,
14- Nazem Abdel Wahed Al-Jasour, "2009, A Political Reading of the Charter of the League of Arab States and the Foundations for Promoting Joint Arab Action," in: The League of Arab States in the Era of Regional Blocs.
15 - Yassin Al-Awdat, "2008, Exercising the Regional Role in the Presence of Moderates and Extremists," Arab Affairs, No. 135, Cairo: .
16 - Al-Sharq Al-Awsat newspaper, January 28, 2002, the Arab Summit in Tunisia, a strategic commitment to the peace option and a voluntary engagement in the reform and modernization approach.
17- Abdel Moneim Al-Sayyid Ali, 2002, The Economic Role of the League of Arab States: Follow-up and Evaluation, in: The League of Arab States in the Era of Regional Blocs, Baghdad: House of Wisdom.